Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

تحديات الأمن الإقليمي في المنطقة العربية

أنور مسعود المليان
جامعة غريان كلية القانون / قسم العلوم السياسية
anwaralmlyan@gmail.com

Challenges of Regional Security in the Arab Region

Anwar Masoud almluan
College of Law and Political Science / Gharyan University

تاريخ الاستلام:2026/01/02 –تاريخ المراجعة: 2026/01/20– تاريخ القبول: 2026/01/29– تاريخ للنشر:2026 /02/21

الملخص

تتناول الدراسة العوامل المعقدة التي تساهم في زعزعة الاستقرار الأمني في الدول العربية، بما في ذلك التدخلات الإقليمية والدولية، التهديدات التقليدية وغير التقليدية، وتحديات الأمن السيبراني والاقتصادي. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، يتم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات، تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، ودراسة البيانات الصحفية. تعتمد الدراسة على التحليل التاريخي والمقارن لتحديد تطور التهديدات الأمنية في المنطقة، مع التركيز على الدول الأكثر تأثراً مثل سوريا واليمن وليبيا. وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن التهديدات الأمنية التقليدية مثل النزاعات الإقليمية والتدخلات العسكرية الأجنبية تظل سائدة، بينما أسهمت التحديات غير التقليدية مثل الإرهاب والجماعات المتطرفة في تفاقم الوضع الأمني. كما أظهرت الدراسة دور التحالفات الإقليمية في معالجة بعض الأزمات، وإن كانت هذه التحالفات تعاني من تباين المواقف الداخلية بين الدول العربية. كما تم تسليط الضوء على تأثير التدخلات الخارجية والأزمات الاقتصادية على زيادة حدة التوترات الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي – المنطقة العربية – التحديات الأمنية – النزاعات الإقليمية – التدخلات العسكرية الأجنبية – الإرهاب والجماعات المتطرفة – التحالفات الإقليمية – التعاون الإقليمي.

Abstract

This study examines the complex factors contributing to security instability in Arab countries, including regional and international interventions, traditional and non-traditional threats, and cybersecurity and economic challenges. Using a descriptive-analytical approach, data is collected through a literature review, analysis of official documents and reports issued by international and regional organizations, and a review of press releases. The study relies on historical and comparative analysis to determine the evolution of security threats in the region, focusing on the most affected countries such as Syria, Yemen, and Libya. The study's findings indicate that traditional security threats such as regional conflicts and foreign military interventions remain prevalent, while non-traditional challenges such as terrorism and extremist groups have exacerbated the security situation. The study also demonstrates the role of regional alliances in addressing some crises, although these alliances suffer from divergent internal positions among Arab countries. The study also highlights the impact of external interventions and economic crises on increasing security tensions. The study recommends the need to strengthen regional cooperation among Arab countries through organizations such as the League of Arab States and the Gulf Cooperation Council. It also recommends improving cybersecurity through strategic planning and training technical personnel. It also recommends enhancing economic stability by reducing unemployment and improving living standards, which will contribute to mitigating security tensions. The study also calls for deepening cooperation with major powers such as the United States and Russia, promoting good

governance within Arab countries to reduce internal tensions, and addressing humanitarian emergencies and supporting initiatives aimed at combating terrorism.
Keywords: Regional security - Arab region - Security challenges - Regional conflicts - Foreign military interventions - Terrorism and extremist groups - Regional alliances -Regional cooperation.

المقدمة

يعد الأمن الإقليمي في المنطقة العربية أحد أبرز القضايا التي تفرض نفسها بقوة على أجندة البحث الأكاديمي وصناعة القرار السياسي، نظراً لما تشهده هذه المنطقة من تحولات عميقة واضطرابات متتالية تمتد آثارها إلى النطاقين المحلي والدولي. فالمنطقة العربية، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الهائلة، ظلت تاريخياً محوراً للصراعات والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، مما جعل أمنها مسألة بالغة التعقيد، تتشابك فيها الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية. حيث تواجه الدول العربية الآن واقعًا جديدًا نتيجة التحديات الأمنية المتزايدة خلال العقود القليلة الماضية. وبالتهديدات التقليدية كالإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة، توسعت مصادر التهديد وتنوعت لتشمل النزاعات الحدودية والحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية. ونتيجة لتدهور مؤسسات الدولة، وتفاقم الصراعات الداخلية، وتنامي نفوذ الجهات الفاعلة غير الحكومية، فإن التغيرات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية، وخاصة منذ ما يسمى بـ"الربيع العربي"، قد زادت من تفاقم الأوضاع الأمنية.

مشكلة الدراسة

وتتمثل في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى أسهمت التهديدات الأمنية المركبة في إعادة تشكيل بنية الأمن الإقليمي العربي؟

ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

ما الإطار المفاهيمي للتهديدات الأمنية المركبة والأمن الإقليمي؟

كيف تداخلت التهديدات التقليدية وغير التقليدية في السياق العربي؟

ما انعكاسات هذا التداخل على استقرار النظام الإقليمي العربي؟

إلى أي مدى نجحت الآليات الإقليمية والتحالفات في التعامل مع هذه التهديدات؟

كيف تعكس حالات (اليمن – سوريا – ليبيا) نموذجًا للتهديدات الأمنية المركبة وتأثيرها الإقليمي؟

فرضيات الدراسة

يؤدي تصاعد الإرهاب والمنظمات المسلحة غير النظامية إلى توسيع نطاق التهديدات العابرة للحدود، مما يجعل الأمن الإقليمي العربي أكثر هشاشة. كما تؤدي التدخلات الدولية والإقليمية في الأزمات العربية إلى تفاقم النزاعات الإقليمية، وتجعل التوصل إلى تسوية سلمية أكثر صعوبة. ايضا على الرغم من أن المنظمات الإقليمية تُسهم في الحد من المخاطر الأمنية، إلا أن قدرتها على التعامل الفعال مع الأزمات مقيدة بالمواقف السياسية للحكومات العربية..

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التحديات الأمنية في المنطقة العربية. وسيتم جمع وتحليل البيانات من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، التقارير الرسمية، والدراسات ذات الصلة لفهم الوضع الأمني الراهن في الدول العربية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الأمن الإقليمي في العالم العربي، مع التركيز على دول تمثل بؤر صراع وتحديات أمنية كبرى مثل سوريا، اليمن، وليبيا.

أهداف الدراسة

من خلال دراســة الأطر النظرية المتعددة التي تتناول مفهوم الأمن الإقليمي وتحديد العوامل المؤثرة فيه، يهدف البحث إلى توفير فهم شــامل لهذا المفهوم في الســياق العربي. كما يســعى إلى تســليط الضــوء على المخاطر الأمنية التقليدية التي تواجهها الدول العربية، بما في ذلك الحروب العسـكرية والتدخلات الأجنبية، بالإضــافة إلى المخاطر غير الاعتيادية، مثل الجريمة المنظمة والإرهاب والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. إلى جانب دراسة تأثير القوى الإقليمية والعالمية.

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراســة بالغة الأهمية لفهم التهديدات الأمنية المعقدة التي تواجهها الدول العربية، بما في ذلك النزاعات المســلحة، والتدخلات الخارجية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والأزمات الاقتصـــادية والاجتماعية. كما تُقدم رؤى ثاقبة لصـــياغة سياسات فعّالة، وتُعزز الفهم الأكاديمي للأمن الإقليمي.

الإطار النظري

المبحث الأول: التهديدات الأمنية التقليدية في المنطقة العربية

تُعدّ التهديدات الأمنية التقليدية في المنطقة من أكبر العوائق أمام اســتقرار الدول العربية ووحدتها. ومن بين هذه المخاطر الحروب المسـلحة، والنزاعات الحدودية، والاحتلال الأجنبي، وسـباقات التسـلح، والتوترات السـياسـية التي تؤثر على الأمن الإقليمي. وقد عانى العالم العربي على مر تاريخه الحديث والمعاصر من أزمات أمنية متكررة، ساهمت في زعزعة استقرار الدول وتآكل قدراتها الوطنية، تاركةً إياها عرضـــة للتدخلات الخارجية وانتشـــار التهديدات غير التقليدية. وتتجاوز هذه التهديدات التقليدية المواجهات العسكرية المباشرة لتشمل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عنها، والتي قد تُستنزف الموارد، وتُهيئ بيئات غير مستقرة، وترفع معدلات النزوح واللجوء، وكلها عوامل تُؤثر سلبًا على الأمن الإقليمي والعالمي. ولأن الدول العربية تتأثر بتصـــرفات القوى الكبرى والحروب الإقليمية، مما يزيد من تعقيد البيئة الأمنية، فإن للأحداث الجيوســياســية والتغيرات في ميزان القوى العالمي تأثيرًا حيويًا في زيادة هذه المخاطر أو الســيطرة عليها. (مراد حجاج، 2017)

المطلب الأول: النزاعات الإقليمية والصراعات المسلحة

تُعد النزاعات الإقليمية والصـراعات المسـلحة من أخطر التحديات التي تواجه اسـتقرار الدول والمجتمعات، حيث تؤدي إلى تفكك الأنظمة السياسية، وزعزعة الأمن، وتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصـادية. وفي المنطقة العربية، شكلت هذه النزاعات عاملًا رئيسيًا في تعميق الأزمات الداخلية والإقليمية، نظرًا لتداخل العوامل السـياسـية، والطائفية، والاقتصـادية، والتدخلات الخارجية التي تزيد من تعقيد الصــراعات واســتمرارها لفترات طويلة. فقد شــهدت العديد من الدول العربية نزاعات مســتمرة، تراوحت بين الحروب الأهلية والصـــراعات بين الدول، مما جعل الأمن الإقليمي هشًّـــا وعرضـــة لموجات متكررة من عدم الاستقرار .(مصطفى، نعمة السيد، 2022)

مفهوم النزاعات الإقليمية

القضـــايا الإقليمية أكثر بكثير من أي قضـــية دولية أخرى. وهي تشـــمل مواضـــيع مثل ترســـيم الحدود والأنظمة الإقليمية المختلفة من منظور القانون الدولي العام. وكثيرًا ما يُدرج في نقاش ترســـيم الحدود مســـائل حرمة أراضـــي الدول، وحق الشعوب والأمم في تقرير المصير، وترسيم الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بتوافق الآراء بين الدول المتجاورة، وبما يتوافق مع القانون الدولي.

خصائص النزاعات الإقليمية

تُسهم السمات المميزة للصراعات الإقليمية في تعقيدها وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي والعالمي. فهي متجذرة بعمق، ويصعب حلها لأنها غالبًا ما تنشأ من تضافر أسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وطائفية. وتُعدّ الحدود المدمرة سمة مشتركة لهذه الحروب، مما قد يُهدد وحدة الحكومات المشاركة، ويُفاقم الانقسامات الداخلية، ويُعقّد العلاقات مع الدول المجاورة. ومن أبرز سماتها تنوع الأطراف المشاركة في النزاعات الإقليمية؛ إذ قد تشمل كيانات محلية وإقليمية وعالمية، مما يزيد من صعوبة أساليب التسوية السلمية. ويمكن أن تؤدي النزاعات العرقية والهوياتية، وكذلك النزاعات على المناطق المتنازع عليها أو الموارد الطبيعية كالنفط والماء، إلى حروب إقليمية. وتعريض أمن الدولة المعنية للخطر، غالبًا ما تمتد هذه الحروب إلى دول أخرى، مما يُفاقم المشاكل الإنسانية ويؤدي إلى زيادة النزوح الداخلي واللاجئين. علاوة على ذلك، تُضعف الطبيعة المطولة للصراعات الإقليمية، التي غالبًا ما تتسم بارتفاع مستويات العنف وانهيار المؤسسات، القدرة على إيجاد حلول سلمية طويلة الأمد. وإن بروز مفهوم الجماعة الاقليمية لا يعني بالضرورة اختفاء النزاعات المختلفة، نظرا لأن ذلك يعتبر مصاحبا للطبيعة الإنسانية التي عرفت منذ بداية نزعة الخير ونزعة الشر. وطالما أن النزعة الشريرة في الإنسان لا يمكن أن تختفي كلية فإن مستقبل القانون الاقليمي لن يتوقع له أن يكون خاليا من النزاعات سواء كانت هذه النزاعات مسلحة أم غير مسلحة. ولأن الصراعات غالبًا ما تقع بين الدول، فإنها تكتسب طابعًا دوليًا. لكن النزاعات الإقليمية لا تقتصر على الحكومات فحسب؛ بل قد تشمل أيضًا هيئات قانونية إقليمية عامة أخرى، مثل جماعات التحرير الوطني، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الإقليمية والأقاليمية، وأحيانًا أفرادًا "عاديين". ومن الإنصاف الإشارة إلى ظاهرة ظهور التكتلات الإقليمية التي ميزت العالم في نهاية القرن العشرين (مصطفى خشيم، 2004) نظرًا لأهمية تأثيرها على النظام الإقليمي، رغم الغموض والجدل المحيط بدور هذه الكيانات، فضلًا عن الصراعات الإقليمية الخطيرة التي يشهدها عالمنا المعاصر على مستوى الدولة، والنظام الإقليمي، والنظام الإقليمي.(Joseph S. Hams ، 1980)

مفهوم التهديدات الأمنية التقليدية

تعتبر التهديدات الأمنية التقليدية، والتي غالبًا ما تكون ذات طابع عسكري وسياسي مباشر، هي الصعوبات والمخاطر التي تُهدد استقرار الحكومات والمنطقة ككل. ومن الأمثلة على هذه المخاطر المواجهات المسلحة بين الحكومات، والصراعات الإقليمية، والاحتلالات العسكرية، والنزاعات الحدودية، والمخاطر المرتبطة بالتنافس على الموارد الطبيعية كالنفط والماء. وتستند هذه المخاطر، التي تشمل الحروب التي تتسم بمعارك عنيفة بين أطراف دولية أو إقليمية، إلى القوة العسكرية المباشرة. عادةً ما ترتبط الصراعات بين الدول أو الجماعات المسلحة المنظمة بالتحديات الأمنية التقليدية. وتظهر هذه المواجهات في صورة حروب أو عمليات عسكرية برية تُدمر البنية التحتية، وتُفاقم الأمن الداخلي، وتُهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لهذه المخاطر القدرة على إحداث تغييرات جيوسياسية كبيرة من شأنها أن تُغير ديناميكيات القوة الإقليمية أو العالمية. (بلحربي، نوال، 2022)

أسباب النزاعات الاقليمية

1- الصراعات على الموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية مثل المياه، والنفط، والغاز، والمعادن من المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق استقرارها الاقتصادي وزيادة قوتها السياسية. تنشأ النزاعات الإقليمية عندما تتنازع الدول أو الجماعات المحلية على الوصول إلى هذه الموارد الحيوية، خاصة في مناطق تفتقر إلى تقسيمات واضحة. على سبيل المثال، فإن منطقة الشرق الأوسط التي تضم احتياطيات ضخمة من النفط والغاز هي نقطة خلاف مستمرة بين الدول الكبرى والدول

الإقليمية. كما أن مصادر المياه المشتركة مثل الأنهار الدولية (مثل نهر النيل والفرات) تصبح محورًا رئيسيًا للنزاعات عندما تحاول دولة السيطرة على حصص أكبر من المياه على حساب الدول المجاورة.

2- التوترات السياسية والحدودية

تعتبر النزاعات على الحدود هي أحد الأسباب الأكثر شيوعًا للنزاعات الإقليمية. وتنشأ هذه التوترات عندما تكون هناك خلافات على الخطوط الحدودية بين الدول، سـواء كانت هذه الخلافات ناتجة عن تاريخ من الاستعمار أو بسبب غموض في الاتفاقيات السابقة أو بسبب تغيرات في النظام الجيوسياسي ،ومثالاً علي ذلك يعتبر النزاع بين الهند وباكستان حول منطقة كشمير واحدًا من أطول النزاعات الحدودية في العالم. وتؤدي هذه التوترات إلى صراعات عسكرية أو تهديدات بالحرب، مما يهدد الأمن الإقليمي.(بوخرص، غنية، 2023)

3- الاختلافات العرقية والطائفية

المنطقة العربية بشكل خاص تشهد تباينًا عرقيًا وطائفيًا واسعًا، حيث يختلف تكوين السكان بين جماعات دينية وعرقية متعددة، مثل السنة والشيعة، والعرب والكرد. هذه الاختلافات يمكن أن تصبح مصدرًا للنزاع عندما تشعر إحدى المجموعات بأن حقوقها مهدورة أو أن مصالحها مهددة من جماعات أخرى. على سبيل المثال، في العراق وسوريا، تؤدي النزاعات بين الطوائف المختلفة (السنة، الشيعة، الأكراد) إلى تفاقم الأوضاع الداخلية وانتشار العنف. كما أن هذه الاختلافات قد تستغل من قبل أطراف خارجية، مما يعمق من حدة الصراع. (نوشيروان سعيد، 2017)

4- الهيمنة والنفوذ الإقليمي

تسعى بعض الدول إلى تعزيز قوتها وهيمنتها على مناطق جغرافية معينة، سواء كانت تلك المناطق ذات قيمة استراتيجية أو اقتصادية. النزاعات الإقليمية قد تنشأ عندما تسعى دولة ما إلى توسيع نفوذها على حساب دول مجاورة. على سبيل المثال، يمكن أن تنشأ النزاعات بين دول صغيرة ودول عظمى تسعى للهيمنة على الأراضي المجاورة لها. في منطقة الخليج، على سبيل المثال، تؤدي المنافسة بين الدول الكبرى مثل إيران والسعودية إلى تأثيرات سلبية على الاستقرار الإقليمي، حيث يحاول كل طرف توسيع نطاق نفوذه في المنطقة.

5- التدخلات الأجنبية

تلعب التدخلات الأجنبية دورًا كبيرًا في إشعال النزاعات الإقليمية أو تعميقها. تدخل القوى الكبرى أو الدول الإقليمية في شؤون الدول الأخرى بهدف دعم طرف ضد آخر قد يؤدي إلى تصعيد النزاع. في بعض الحالات، يتم دعم الحكومات القائمة أو المعارضة المسلحة بما يؤدي إلى نشوب حروب أهلية أو إقليمية. على سبيل المثال، في سوريا، تدخل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا أدى إلى تعقيد الوضع، حيث ساندت كل دولة أطرافًا معينة في النزاع، مما أدى إلى استمرار الصراع لأعوام طويلة. التدخلات العسكرية أو السياسية تزيد من تعقيد الأزمة، مما يجعل الحلول السلمية أكثر صعوبة. (هشام، عبدالكريم، 2012)

6- الاضطرابات الداخلية

النزاعات الداخلية، مثل الحروب الأهلية أو التمردات ضد الأنظمة الحاكمة، غالبًا ما تتحول إلى صراعات إقليمية عندما تنضم إليها أطراف خارجية. عندما تعجز الدول عن السيطرة على الأوضاع الداخلية، قد تزداد فرص التدخلات من قبل دول مجاورة أو قوى إقليمية ودولية. على سبيل المثال، النزاع في اليمن هو مثال على كيفية تحول نزاع داخلي إلى صراع إقليمي إثر تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية لدعم الحكومة الشرعية ضد الحوثيين المدعومين من إيران. هذه النزاعات تؤدي إلى تداعيات اقتصادية وإنسانية هائلة، كما تساهم في خلق بيئة عدم استقرار تعمق النزاعات الإقليمية.

7- الاختلافات الإيديولوجية

الاختلافات الإيديولوجية بين الأنظمة السياسية تؤدي أحيانًا إلى نزاعات إقليمية، حيث تسعى دول ذات توجهات سياسية مختلفة إلى فرض أفكارها ونظامها السياسي على جيرانها. قد تشمل هذه الاختلافات الصراع بين الأنظمة العلمانية والدينية، أو بين الأنظمة الشيوعية والرأسمالية، أو بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية. مثلًا، كان الصراع بين العراق وإيران في الثمانينات مدفوعًا بالاختلافات الإيديولوجية بين النظامين، حيث كانت إيران تسعى لنشر الثورة الإسلامية في المنطقة، بينما كان العراق يروج لأيديولوجية قومية عربية. (شعبان، فاطمة، 2024)

مفهوم الصراع

يُعدّ الصراع جانبًا طبيعيًا لا مفر منه في التطور المجتمعي. فهو مؤشر على خلاف حول القيم والمعتقدات والمصالح، يتخذ أشكالًا جديدة نتيجةً للتغيير الذي تُحدثه القوى الموروثة. ويُعرّف الصراع أيضًا بأنه تنافس أو مواجهة بين طرفين أو أكثر (كيانات فعلية أو قانونية، مثل الدول والشركات، إلخ)، حيث يستخدم أحد الطرفين استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيقها. وفي أي مجال، يُعدّ الصراع أمرًا لا مفر منه، سواءً كان علنيًا أو سريًا، مسلحًا أو مباشرًا.(أحمد عبد الغفار، 2003)

المطلب الثاني: التحديات الحدودية والصراعات بين الدول العربية

تعد التحديات الحدودية والصراعات بين الدول العربية من أبرز القضايا التي تؤثر على استقرار المنطقة العربية بشكل عام، حيث تُمثل الحدود السياسية والجغرافية نقطة تلاقٍ معقدة بين الهوية الوطنية والمصالح الإقليمية. يعكس تاريخ المنطقة العربية سلسلة من النزاعات الحدودية التي نشأت بسبب التغيرات الجيوسياسية والتاريخية، وتأثير الاستعمار الذي فرض حدودًا اصطناعية بين الدول العربية دون مراعاة للتركيبات السكانية أو التوزيع الجغرافي الطبيعي. هذه التحديات الحدودية قد تنشأ بسبب الخلافات على تحديد الحدود بين الدول، والتي غالبًا ما تتسم بالغموض أو التنازع حول الموارد الطبيعية أو مناطق النفوذ الاستراتيجية.

تعريف الحدود السياسية

تُوصف الحدود السياسية للدولة أحياناً بأنها "جلد" الكائن الحي، وهو مؤشر على التطور والانحلال. ويجادل راتزل بأن الحدود أشبه بالعضو الحي الذي يحيط بالدولة؛ فهي تتوسع وتتقلص وفقاً لقوة الدولة، التي استخدمها البعض ذريعةً للتوسع الخارجي (المجال الحيوي).(فتحي علي، 2025) ويُعرف الخط الذي يُحدد مدى سلطة الدولة على منطقة من الإقليم بالحدود الدولية. وهو يُحدد حدود الدولة، وحيثما تنتهي استقلالية دولة وقوانينها، تبدأ استقلالية دولة أخرى وقوانينها. (حسام الدين، 2009)

أهمية الحدود السياسية في الجغرافيا السياسية وتطورها

تعتبر الحدود السياسية من أبرز المفاهيم في الجغرافيا السياسية، حيث تشكل الإطار الذي يحدد سيادة الدولة على أراضيها ومجالها الجغرافي. لقد تطورت فكرة الحدود السياسية عبر العصور نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية. في البداية، لم تكن الحدود كما نعرفها اليوم، بل كانت العلاقات بين القبائل والمجموعات البشرية تعتمد على الروابط الاجتماعية والاقتصادية أكثر من كونها محددة بجغرافيا ثابتة. ومع مرور الوقت، ومع تطور مفهوم الدولة الحديثة، أصبحت الحدود السياسية أداة لتحديد سيادة الدول وتنظيم العلاقات بينها. ولا تقتصر الحدود السياسية فقط على خطوط جغرافية تفصل بين الدول، بل تمثل أيضا تجسيدًا لسيادة الدولة على أراضيها ومواردها. تعتبر الحدود أساسًا لحماية أمن الدولة وسلامتها، حيث تتعامل الدول مع مسألة الحدود كقضية أمن قومي. تطور هذه الحدود بمرور الزمن، كان نتيجة لتغيرات في السياسة الدولية، والنزاعات الإقليمية، والتوسع الاستعماري، وكذلك تأثيرات الحروب

التي جعلت من رسم الحدود مسألة معقدة تأخذ في الاعتبار جوانب اقتصادية، اجتماعية، وطبيعية. اليوم، يمكن النظر إلى الحدود السياسية ليس فقط كأداة للتفريق بين الدول، بل كعامل محوري في تحديد دور الدولة في النظام الدولي وكيفية تعاطيها مع القضايا الإقليمية والعالمية. (حسين ومحمد، 2022)

منذ البداية، تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن الحدود المتعارف عليها حاليا في القديم مألوفة ومعروفة كما هو عليه الحال في وقتنا الحاضر، حيث لم يكن يعرف الإنسان الذي انتشر على سطح الأرض حدودا فاصلة بين جماعاته وقبائله التي كانت منشغلة بحرفها البدائية كالصيد والرعي. حيث تشير كلمة "حدود" في اللغة الإنجليزية إلى أي نوع من الحواجز، سواءً كان خطًا أو مساحة واسعة من الأرض. وتُعرّف الخطوط التي تُحدد الأبعاد المادية والمساحة الجغرافية للدولة كدولة مستقلة ذات سيادة وقوانين دولة واحدة، وبالتالي تُنشئ سيادة وقوانين دولة أخرى، بأنها المعنى التقني، لا سيما في الجغرافيا السياسية. وتشمل هذه الحدود المياه الإقليمية – المسطحات المائية التي تُطل عليها أراضي الدولة – والمجال الجوي، وهو أعلى طبقات الغلاف الجوي التي تغطي أراضي الدولة وبحارها الإقليمية. التعريف التقليدي للحدود هو الخط الفاصل بين أراضي الدولة – بما فيها مواردها وشعبها وأراضيها – وأراضي الدول الأخرى، التي تتمتع الدولة بسيادتها عليها. تُحمى هذه الموارد عند تأمينها. ولأن الحدود هي خط الدفاع الأول للدولة، فإن الدول عادةً ما تنظر إلى أمن الحدود كمسألة تتعلق بالأمن القومي. ومع ذلك، ورغم تراجع الاهتمام بها منذ ستينيات القرن الماضي، لا تزال الحدود السياسية من أكثر المواضيع تداولاً في الجغرافيا السياسية. سينهار هيكل الدولة الحالي في غياب هذه الحدود المتميزة، إذ سيصعب التمييز بين سيادة دولة وأخرى. (حسين سليمان، 2009)

الصراعات بين الدول العربية

تُعدّ الصراعات بين الدول العربية من أكثر مشاكل المنطقة إلحاحًا. إذ يتأثر استقرار المنطقة والعالم بشكل كبير بهذه الحروب، التي قد تتخذ أشكالًا متعددة. ونظرًا لتعدد جذور هذه النزاعات – التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والدينية – فإن حلّها صعب ويتطلب جهودًا متواصلة على مختلف المستويات. ونظرًا للحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار في القرن العشرين، تُعدّ النزاعات الحدودية من أكثر أشكال النزاعات شيوعًا بين الدول العربية. وبعد الاستقلال، اندلعت نزاعات عديدة نتيجةً لهذه الحدود، التي تجاهلت التشتت العرقي والقبلي، بل وحتى الجغرافي. ومن أكثر هذه المناطق حساسيةً، على سبيل المثال، الحدود بين ليبيا وتشاد، مما أدى إلى مواجهة مطولة بينهما. ولا يزال التوتر قائمًا بين المملكة العربية السعودية واليمن بسبب خلافهما على الحدود الجنوبية للمملكة. كما أدت التباينات في السياسات الداخلية والدولية، وكذلك أنظمة الحكم، إلى نزاعات سياسية وأيديولوجية. كانت الخلافات السياسية السبب الرئيسي للتوترات في بعض الحالات، مثل الصراع بين الإدارات الملكية والجمهورية في الدول العربية. وقد تفاقمت الخلافات بين الأنظمة بسبب التباينات الأيديولوجية بين الأنظمة الملكية والدول القومية.(مراد حجاج، 2017)

أنواع وأنماط الصراعات

يوجد جدل كبير بين الباحثين حول تصنيف الصراعات، ولعل هذا يرجع إلى اختلافهم في معايير تقسيم الصراعات، فهناك معايير تعتمد على مسببات الصراع، وأخرى على أطراف الصراع وأخرى على قضايا الصراع.

تصنيف الصراعات حسب درجة ظهورها

- الصراعات الكامنة: عندما يدرك الأطراف مستوى الصراع بينهم دون وجود أي علامات ظاهرة عليه، كالأفعال أو السلوكيات، يُقال إن الصراع كامن. مع أن آخرين يعتقدون أن العنف قد يتجلى بطرق خفية وغير مباشرة، كالقوانين التمييزية ضد السود، إلا أن هذا الصراع سلمي بطبيعته.

- الصراعات الواضحة: هي النزاعات التي يدرك فيها جميع الأطراف اختلافاتهم، ومع ذلك توجد سلوكيات أو أفعال ملحوظة تُعدّ دليلاً على وجود الصراع. لا ينطوي هذا الصراع على العنف دائمًا.

تصنيف الصراعات حسب منطقة الصراع

- الحروب الأهلية هي نزاعات تقع داخل الدولة الواحدة. قد تكون هذه مواجهات مسلحة بين حكومة الدولة وفصيل أو أكثر، أو بين جماعات مختلفة داخل الدولة.
- الصراعات الإقليمية هي تلك التي تنشأ غالبًا في منطقة معينة بين حكومات متجاورة أو قوى خارجية.
- الصـــراعات الدولية هي تلك التي تقع بين دول عديدة وجماعات أو حركات عابرة للحدود، أو بين دولتين أو أكثر غير متجاورتين..(Ohlson, T، 2008)

تصنيف الصراعات حسب منطقة الصراع

ونقصد فقط التدخل المباشر في الصراع؛ لأنه يندر وجود صراع لا يتلقى أطرافه الأصليون المساندة والدعم غير المباشر، وبالرغم من أن أي صراع هو بين معسكرين في التحليل الأخير، إلا أن كلا المعسكرين قد يتكون من طرف واحد، وفى هذه الحالة يكون الصـــراع ثنائيا، وقد يتكون أحد المعســـكرين أو كليهما من أكثر من طرف، ويكون الصـــراع في هذه الحالة جماعيا.

تصنيف الصراعات وفق عدد الأطراف المشاركة فيها بشكل مباشر

حتى لو وقع صــراعٌ بين معســكرين في نهاية المطاف، فمن النادر أن يحدث دون حصــول الأطراف الأصــلية على دعم ومساعدة غير مباشرين. في هذه الحالة، يكون الصراع ثنائيًا، حتى وإن كان كلا المعسكرين يتكون من طرف واحد. أو قد يكون هناك أكثر من طرف في أحد المعسكرين أو كليهما، وفي هذه الحالة يكون النزاع جماعيًا.

تصنيف الصراعات وفق موضوع الصراع

- تُسمى النزاعات بين دولتين أو أكثر ذات حدود جغرافية متنازع عليها نزاعات حدودية سياسية.
- المعارك الانفصالية هي تلك التي تخوضها منظمات أو أفراد يسعون إلى الانفصال وإنشاء دولتهم الخاصة.
- تُعرف النزاعات على السـيطرة على موارد معينة، مثل الماء والنفط والغاز والذهب والمعادن النفيسـة، بصـراعات الموارد.
- غالبًا ما تُسـمى النزاعات بين الحركات أو المنظمات ذات الأيديولوجية المحددة التي تهدف إلى تغيير السـياسـة والمجتمع بما يتماشى مع رؤيتها السياسية والقيمية بالصراعات الثورية أو الأيديولوجية.
- تُسمى النزاعات داخل الدولة، التي غالبًا ما تنشأ بين جماعات عرقية أو دينية متنافسـة، بالصـراعات العرقية أو الدينية. قد تتدخل الدولة لصـالح طرف ضـد آخر، أو قد تكون أحد الطرفين. لهذه النزاعات أسـبابٌ متعددة، فقد تتمحور حول النفوذ والسـلطة، أو قد تقتصـر على السـعي البسـيط وراء حقوقٍ معينة، كالمشـاركة السـياسـية والاعتراف بالهوية.(مراد حجاج، 2017)

تقسيم الصراعات حسب مدى رشد وحكمة الأطراف المشاركة فيها

اعتمادًا على مدى حكمة ونضـج المشـاركين، يمكن تقسـيم النزاعات إلى جدالات ومباريات وشـجارات. غالبًا ما تتضـمن سيناريوهات الصراع مزيجًا من الشجارات والمنافسات والمناقشات.

الشجار: يحدث هذا النمط عندما يفقد طرفا المواجهة ضبط النفس بسرعة، مما يتسبب في تطور الأحداث والأفعال بسرعة وبشكل شبه غريزي. ويرجع ذلك إلى أن تصرفات أحد الطرفين تجبر الطرف الآخر على الرد بسرعة. قد ينجم سباق تسلح

سريع ومتبادل قد يؤدي إلى صراع بين هذه الأطراف عن اختبار أحد الطرفين للصواريخ أو الأسلحة النووية لزعزعة توازن القوى.

اللعبة: يتميز هذا النمط بممارســة الأطراف المتنازعة سـيطرة منطقية أكبر على سـلوكها. ونتيجة لذلك، يمكن نمذجتها باســتخدام تقنيات معينة في نظرية اللعبة. يســتطيع كل طرف التنبؤ بمجموعة متنوعة من العواقب المحتملة لكل إجراء يختاره، والاختيار من بين عدد من الخيارات المختلفة، والتنبؤ بما سيفعله الطرف الآخر.

أسـلوب المناظرة: هي النزاعات التي يغير فيها الطرفان المتنازعان معتقدات ونوايا ووجهات نظر بعضـهما البعض. يتحقق ذلك عندما يتفهم طرفا النزاع وجهات نظر الطرف الآخر فهمًا واضـحًا بما يرضـيهما. عندها يدرك الطرفان مدى مشـروعية ادعاءات الطرف الآخر، وكذلك مدى مشروعية مطالبهما التي شكلت أساسًا لموقفهما العدائي. قد يؤدي هذا إلى تغيير في معتقدات الطرفين المتنازعين ونواياهما ومواقفهما، مما يعود بالنفع على كلا الطرفين.

المطلب الثالث: التدخلات العسكرية الأجنبية وتأثيرها على الأمن الإقليمي

تعد التدخلات العسكرية الأجنبية من العوامل المؤثرة بشكل كبير على الأمن الإقليمي في مختلف مناطق العالم، وبخاصـة في المنطقة العربية التي تشهد صراعات مستمرة وتوترات إقليمية. التدخلات العسكرية ليست ظاهرة جديدة، بل هي جزء من التاريخ السـياسـي للعديد من الدول، حيث تسـعى بعض القوى الكبرى إلى تحقيق مصـالحها الاسـتراتيجية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. في المنطقة العربية، كانت التدخلات العسكرية الأجنبية منذ القرن العشرين وحتى اليوم عاملًا حاسـمًا في تشـكيل الواقع السـياسـي والعسـكري للدول العربية، وقد سـاهمت في تعقيد الأزمات الإقليمية وزيادة حجم الصــراعات. هناك أنواع عديدة من التدخلات العســكرية الأجنبية.(مفتاح درباش، 2013) فإن لهذه العمليات العســكرية تداعيات سياسية واجتماعية واقتصـادية. فقد تؤدي إلى اضـطرابات سياسية، وتحديات للسيادة الوطنية، وتدمير البنية التحتية للدول المتضررة. والتسبب في تبعية سياسية واقتصادية وتصاعد الخلافات في العلاقات الإقليمية، غالبًا ما تؤدي التدخلات العسكرية إلى توسع النفوذ الأجنبي في الدول المتضررة.

التدخلات العسكرية الأجنبية

تُعدّ العمليات العســكرية الأجنبية من أكثر المواضــيع حســاســية في العالم العربي نظرًا لتأثيرها على الأمن والاســتقرار الإقليميين. فتدخل القوى الأجنبية في الدول العربية، لأسـباب سـياسـية أو اقتصـادية أو اسـتراتيجية، يغيّر ديناميكيات القوة ويزيد من التوتر. ويُعدّ غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 أبرز مثال، إذ أدى إلى عدم الاسـتقرار السـياسـي وظهور جماعات متطرفة مثل داعش، كما أثر سـلبًا على دول مجاورة مثل سـوريا ولبنان، وعمّق العداء ضـد القوى الغربية وزاد التوتر الإقليمي.(قيصر حسن، 2024)

تأثير التدخلات العسكرية الأجنبية على الأمن الإقليمي

أثّرت التدخلات العسـكرية الأجنبية في الشـرق الأوسـط على الأمن الإقليمي، مهددة السـيادة الوطنية، ومفاقمة الصـراعات والأزمات الإنسـانية، ومعيقة قدرة الدول على اتخاذ قرارات مسـتقلة. كما دمرت البنية التحتية وعززت النفوذ الجيوسـياسـي للأطراف المتدخلة، وزادت الانقسـامات الطائفية والعرقية، وأدت إلى تصــاعد العداء والقومية، وتمكين الجماعات المتطرفة كما حدث في العراق بعد الغزو الأمريكي، مما زاد من تعقيد الوضـــع الأمني وعدم اســـتقرار المنطقة.**المبحث الثاني:**

التهديدات غير التقليدية في المنطقة العربية

تواجه الدول العربية تهديدات غير تقليدية تشـــمل الإرهاب والتطرف العنيف، والهجمات الإلكترونية، والتغيرات المناخية والكوارث البيئية، والأمراض المعدية. تسـتغل الجماعات الإرهابية النزاعات والانقسـامات الداخلية لتوسـيع نفوذها، فيما تهدد الهجمات الإلكترونية البنية التحتية الرقمية والاقتصـاد. كما تؤثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي والمائي وتزيد النزوح

والصـــراعات على الموارد، بينما تضـــع الأمراض المعدية ضـــغوطًا إضـــافية على الحكومات وقدرتها على حماية مواطنيها.(مصطفى، نعمة، 2022)

تصاعد التهديدات غير التقليدية في المنطقة العربية

ولكن لا يكفي لوصـــف نمو ما يســـمى بالقضـــايا الأمنية غير التقليدية، والتي ترتبط بالتهديدات الحدودية الخطيرة والتي فرضت ضغوطاً كبيرة على ظروف الأمن الوطني في العديد من الدول العربية، وسوف نوضحه كما يلي:

1- في أوائل تسـعينيات القرن الماضـي، مثّلت عودة الأفراد من أفغانسـتان إلى مصـر والجزائر بداية ظاهرة هجرة العناصـر المرتبطة بالجماعات الإرهابية المتطرفة، وخاصـةً في إطار تنظيم القاعدة، من دولة إلى أخرى، وهي ظاهرة راسخة. إلا أن هذه الظاهرة تفاقمت في السنوات الأخيرة نتيجة عجز القوات الأمريكية والعراقية عن تأمين حدود العراق شـبه المفتوحة، مثل تسـلل أعداد كبيرة ممن يُسـمون "المقاتلين الأجانب" إلى العراق عبر الحدود السعودية والسورية، واختراق "القيادة العراقية" للحدود الأردنية وتنفيذ أعمال إرهابية عنيفة في عمّان عام 2006، أو وجود روابط عبر الحدود بين تفجيرات سـيناء في مصـر (2006) والمتطرفين في غزة. وكما تفعل المملكة العربية السـعودية على حدودها مع العراق، تقوم عدد من الدول بالفعل ببناء جدران حدودية تحسـبا لمشـكلة الأشخاص العائدين من العراق.

2- ظهور شـكل شـديد التعقيد من الاختراقات الحدودية، بين قطاع غزة ومصـر، عبر ١٤ كيلو متر تفصـل بين الجانبين من خلال حفر أعداد كبيرة من الأنفاق غير البدائية، أسـفل خط الحدود، وقبل أن تشـهد حدود الجانبين حركة تسـلل غير اعتيادية في يناير/كانون الثاني 2008، حيث تسـلل نحو 750 ألف فلسـطيني عبر الحدود المصرية في ظروف شكلت تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي المصري، استُخدمت الحدود لتهريب الأسلحة والمتفجرات والبضائع والأموال والأشخاص والوقود من جانب إلى آخر وفقًا للمواصفات الخاصة بكل دولة. وقد أدى ذلك إلى توترات سياسية حادة بين مصر وإسرائيل، كما شرعت مصر في تحصين حدودها مع قطاع غزة.

3- وصلت حركة البشر غير الشرعية عبر معظم حدود المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة. على سبيل المثال، عبر الصوماليون اليمن لدخول المملكة العربية السعودية، وعبر الأفارقة دول شمال أفريقيا بهدف الوصول إلى أوروبا، وعبر لاجئو دارفور مصر لدخول إسرائيل، وعبر شباب من دول عربية مختلفة، بما فيها مصر، دولًا عربية أخرى لدخول أوروبا. وقد جعل هذا من ضبط الحدود قضيةً خطيرة، وبدأ يُفضي إلى صراعات سياسية دولية وكوارث إنسـانية. وأصـبحت بعض الدول أكثر اهتمامًا بمراقبة حدود جيرانها من حدودها الخاصـة؛ بل إنها تُراقب أيضًـا حدود جيرانها مع الدول الأخرى.

ولم تكن هذه الحالة الوحيدة للتوترات التي شـهدتها المناطق الحدودية العربية. إحدى القضـايا التي طفت على السـطح كانت استغلال الدول للحدود لأغراض سياسية. لا علاقة لهذا بإغلاق الحدود كشكل من أشكال الاحتجاج أو الانتقام السياسي.(أمل وأحمد 2022)

المطلب الأول: الإرهاب والجماعات المتطرفة

يُعدّ الإرهاب والتنظيمات المتطرفة تهديدًا كبيرًا للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني للدول الحديثة. وانتشر الإرهاب عالميًا بأيديولوجيات متطرفة تسـعى لفرض آرائها بالقوة. تسـاهم الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية والتفسيرات الدينية المشوهة واستخدام التكنولوجيا في نمو هذه التنظيمات. ولمعالجتها، يجب اعتماد مبادرات شاملة تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصـادية، الإجراءات الأمنية، والتأهيل الفكري لتعزيز التسـامح وحماية المجتمعات. (الندة عكروم، 2017)

تُعدّ المنطقة العربية قوسًا للأزمات تنتج معضلات أمنية متفاقمة، أبرزها التطرف والإرهاب. تشير الدراسات إلى أن غرب إفريقيا تمثل بيئة خصبة لنمو الإرهاب، مع بروز الجماعات السلفية والدعوية المتطرفة ووجود سوابق إرهابية. ضعف الموارد وكفاءة إدارة الحدود وانتشار الفقر والفساد يزيد من هشاشة الأمن في المنطقة. كما تشكل الجماعات المسلحة والخلايا الإرهابية العابرة للحدود تهديدًا مستمرًا لاستقرار الدول ونموها. ويعزز ذلك بدوره نمو الإرهاب المغاربي والأفريقي، مهددًا أمن المنطقة بأسرها.(عبدالقادر المخادمي، 2011)

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار الأمني

تواجه المنطقة العربية تحديات اقتصادية معقدة مرتبطة بالتهديدات غير التقليدية، مثل الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي، التي تزيد من التوترات الداخلية والجريمة والتطرف. وتؤثر الأزمات الاقتصادية الإقليمية على قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية. كما تستغل التنظيمات المتطرفة هذه الأوضاع لتجنيد الشباب وزيادة نفوذها. إضافة إلى ذلك، يؤدي التهجير القسري والهجرة غير الشرعية إلى ضغوط ديموغرافية وتفاقم المشاكل الاجتماعية والأمنية..(لوتاه، مريم، 2018)

التحديات الاقتصادية

من أبرز جوانب المخاطر غير التقليدية التي يواجهها العالم العربي الصعوبات الاقتصادية. لم تعد الحرب والصراعات العسكرية التهديد الأمني الوحيد، بل تشمل أيضًا مشاكل اقتصادية معقدة تؤثر على استقرار الدول ومجتمعاتها. يُعدّ الفقر والبطالة من أبرز هذه المشاكل. فنظرًا لارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول العربية، وخاصة بين الشباب، تزدهر الجريمة المنظمة ونمو التطرف والهجرة غير الشرعية. كما أن التفاوتات الطبقية الاجتماعية في الدخل قد تُفاقم مشاعر الإقصاء والضيق، مما يشجع البعض على الانضمام إلى التنظيمات المتطرفة أو المشاركة في أعمال تُهدد الاستقرار والأمن. وعلاوة على ذلك، تتأثر قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية، كالبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم، بشكل مباشر بالأزمات الاقتصادية الناجمة عن الاضطرابات السياسية والعقوبات الاقتصادية، مما يُفاقم عدم الاستقرار الداخلي.

تأثيرها على الاستقرار الأمني

يُعد بناء الدولة من أبرز التحديات في المنطقة العربية، حيث يتطلب استقرارًا أمنيًا ومؤسساتيًا لتحقيق التطور السياسي والاجتماعي. تواجه الدول العربية أزمات هيكلية تؤثر على أداء مؤسساتها وعلاقاتها بالمجتمع والعالم، بما في ذلك هياكلها المؤسسية ونموها وشرعيتها. ويتطلب بناء الدولة سياقًا متكاملاً اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا لضمان الاستمرارية والتوسع التدريجي. كما تعتمد عملية البناء على العناصر الذاتية للمجتمع والعناصر الموضوعية من بنى اقتصادية وسياسية وثقافية لتشكيل حركة منظمة وواضحة نحو التنمية. (خميس، 2019) ويبقى التداخل بين الجانبين الامني والاستقرار وان تحقيق الاستقرار الأمني يساعد على نجاح البناء المؤسساتي، كما ان نجاح بناء ديمقراطي يحقق العدالة الاجتماعية يقضي على الازمات الأمنية في المنطقة..

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية والأزمات الإنسانية

تُعد الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا الإنسانية الشائكة التي تشغل الرأي العام العالمي، نظرًا لما تخلّفه من أزمات اجتماعية واقتصادية وأمنية تمس الدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء. وتنبع هذه الظاهرة من عوامل متعددة، أبرزها الحروب والنزاعات المسلحة التي تدفع الأفراد إلى الهروب من ويلات العنف والدمار، إضافة إلى الفقر المدقع وغياب الفرص الاقتصادية، مما يجعل الهجرة غير النظامية خيارًا يائسًا للبحث عن حياة أفضل. وغالبًا ما يواجه المهاجرون

مخاطر جسيمة، منها الاستغلال من قبل شبكات الاتجار بالبشر، والاعتقال، وسوء المعاملة، فضلًا عن المخاطر المميتة أثناء عبورهم الصحارى أو البحار على متن قوارب متهالكة تفتقر إلى أدنى مقومات السلامة. (زازة، 2019)

- **تعريف الهجرة غير الشرعية**

تعرف أيضـاً بالهجرة غير المشـروعة، والهجرة السـرية، وهي عملية انتقال الأفراد والجماعات بين الدول بطريقة غير قانونية، وتكون خارقة للقوانين والإجراءات للبلد المهجور إليه؛ حيث يدخلها المهاجر دون الحصول على تأشيرة دخول (غزالة، 2018)

اسباب الهجرة غير الشرعية في غرب أفريقيا

- اقتصـادي: حيث تتسـع رقعة الفقر والبطالة في مجتمعات المنطقة العربية، وتبدو بعض الدول عاجزة عن تلبية احتياجات وطموحات شـريحة من الشـباب تخرجت في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، ولم تسـتوعبها سـوق العمل، ويبدو طريقها شـبه مسـدود في تكوين حياة طبيعية لائقة، لا سـيما مع غياب مشـروعات حقيقية للتنمية وتطبيق برامج التكيف الهيكلي، وتعاظم الاحتكارات، ووجود خلل جسـيم في توزيع الثروة، أو في تسـاقط ثمار التنمية زعلى القاعدة الغالبة من السكان (شهرزاد، آدمام، 2013)
- سـياسـي: تشـهد العديد من دول الوطن العربي اضـطرابات كبيرة نتيجة صـراعات السـلطة وجهود مختلف الفئات الاجتماعية للثورة على الظروف غير العادلة السـائدة حاليًا. وينتج كل هذا عن عملية غير مكتملة لبناء دولة مدنية معاصرة تحمي الحريات العامة في الفكر والتعبير والحكم، وتضمن التمثيل السياسي لمصالح جميع الفئات والشـرائح الاجتماعية، وتوفر قنوات طوعية لنقل السـلطة. ومع ذلك، يدرك المهاجرون أنهم يسـافرون إلى دول ستتغير فيها حياتهم جذريًا إذا استقروا فيها.(سهام يحياوي، 2014)
- اجتماعي: نظرًا لوجود قصص نجاح حقيقية يتم تداولها على نطاق واسع، سواء عبر القنوات التقليدية أو وسائل التواصـل الاجتماعي، فإن ذلك يرتبط أحيانًا بظاهرة التحضـر والتهميش المستمر، وأحيانًا أخرى بتدفق القصص الخيالية والمثيرة حول عملية الهجرة وآثارها. وتجذب قصة نجاح مهاجر واحد باستمرار الشباب الراغبين في الانتقال، متجاهلين عمدًا قصص الفشل العديدة التي أدت إلى كوارث.
- أمني: ارتفعت معدلات الجريمة وعدم الاسـتقرار داخل الدول الأفريقية نتيجةً لانتشـار الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة العربية، وظهور منظمات إرهابية مختلفة وأيديولوجيات متطرفة، وسـهولة الحصـول على الأسـلحة، وانتشار جميع أشكال الإجرام. علاوة على ذلك، وتعاني بعض الدول، مثل سيراليون وتوغو، من انعدام شبه كامل للأمن الإنساني، بما في ذلك الأمن الغذائي والبيئي والصحي (أسامة بدير، 2018)

المبحث الثالث: دور التحالفات والتعاون الإقليمي في تعزيز الأمن

يُعتبر التعاون الإقليمي والتحالفات بين الدول من أهم الوسـائل لتعزيز الأمن والاسـتقرار، حيث يؤدي توحيد الجهود إلى مواجهة المخاطر المشـتركة التي تشـمل النزاعات المسـلحة والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشـرعية والأوبئة. إن الدول التي تعمل بشكل منفرد غالبًا ما تجد صعوبة في التصدي لهذه التهديدات، بينما يتيح التعاون الإقليمي تبادل الخبرات وتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة للأزمات. لذلك، تسعى العديد من الدول إلى إقامة تحالفات عسكرية وأمنية لمواجهة المخاطر التي تتجاوز الحدود الوطنية، حيث يوفر التنسيق الأمني والعسكري فرصة لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتوحيد الجهود لمكافحة التهديدات الأمنية المختلفة. ويُسهم التعاون الاقتصادي بشكل كبير في تعزيز الاستقرار الأمني الإقليمي.

المطلب الأول: التحالفات الإقليمية وأثرها على الأمن العربي

تُعد التحالفات الإقليمية من أهم أدوات تعزيز الأمن والاستقرار في العالم العربي. فهي ضرورية لمواجهة المخاطر الأمنية المتصاعدة، سواءً أكانت تقليدية كالنزاعات المسلحة أم غير تقليدية كالجريمة المنظمة والإرهاب والتدخلات الأجنبية. ويُعد التعاون الإقليمي الفعال اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى للحفاظ على استقرار الدول والدفاع عن السيادة الوطنية في ظل البيئة الجيوسياسية العربية المعقدة. وتساعد التحالفات على الحد من التهديدات الأمنية وتحسين القدرات الدفاعية للحكومات الأعضاء من خلال تبادل المعلومات وتنسيق العمليات العسكرية والأمنية. وجوانبها الاقتصادية والسياسية، تُسهم هذه التحالفات في تعزيز الروابط بين الدول العربية وزيادة قدرتها على مواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية لأمنها الوطني المشترك. ومع ذلك، يظل مدى الالتزام الصادق بجهود التعاون وتجاوز الخلافات السياسية التي قد تعيق تحقيق الأهداف المرجوة عاملاً حاسماً في نجاح هذه التحالفات. (السيد عثمان، 2021، 26)

تُعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي اتخذت إجراءات فعّالة ضد الإرهاب محليًا ودوليًا، وسعت لوقف الفكر المتطرف. وبقيادة رشيدة، تمكنت من مواجهة الإرهاب مباشرة والعمل على القضاء عليه. وأعلنت المملكة تشكيل تحالف عسكري عربي وإسلامي بمشاركة عدد من الدول الداعمة، في خطوة غير مسبوقة. وقد حظي التحالف بترحيب واسع من الدول العربية والإسلامية، مؤكدًا قدرة المملكة على تجاوز العقبات في مكافحة الإرهاب. ويهدف هذا التحالف إلى مواجهة الميليشيات والتنظيمات المسلحة التي تنشر العنف والدمار باسم الدين. (صبا وهالة، 2025)

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية في حل الأزمات الأمنية

يُستخدم مصطلح "المنظمات الإقليمية"، الذي يشير إلى المنظمات الدولية المكونة من عدد قليل من الدول التي تجمعها روابط مشتركة ناتجة عن عوامل تاريخية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، بطرق متنوعة. وحظي مفهوم حل النزاعات الدولية باهتمام كبير من هذه المنظمات، كما هو الحال مع المنظمات العالمية، لدرجة أنه أصبح الآن عنصرًا أساسيًا في أي منظمة إقليمية تسعى إلى بناء علاقات تعاونية بين أعضائها. وتوضح صياغة هذه المنظمات، التي حرصت على إبراز هذه القيمة تحديدًا في اتفاقيتها التأسيسية، هذا الأمر بوضوح تام. ونتيجة لذلك، اعتُبر أحد الأفكار الأساسية التي تقوم عليها جميع المنظمات الإقليمية. (صفاء إبراهيم، 2012)

دور الجامعة العربية في حل الأزمات الأمنية

تُجسّد إدارة جامعة الدول العربية، إحدى أولى المنظمات الإقليمية، الروابط الوثيقة التي تربط الدول العربية ببعضها. وكانت أول جامعة تُشكّل بموجب بروتوكول، إذ أُنشئت عام ١٩٤٥ بموجب بروتوكول الإسكندرية. ويُعدّ الحل السلمي للنزاعات وتجنب استخدام القوة من أهم المبادئ المنصوص عليها في المادة الخامسة من ميثاق الجامعة. (دركوش عادل، 2018-2019م) وتُتيح الجامعة لأعضائها الإجراءات التالية لحل النزاعات سلميًا، بما في ذلك الوساطة والتحكيم: ولا يجوز استخدام القوة لحل النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، وفقًا للمادة الخامسة من ميثاق الجامعة. ويكون قرار المجلس نافذًا إذا نشأ خلاف لا علاقة له باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأت أطراف النزاع إليه لحله. (عماد عمر، 2018)

ويتضح بأن ميثاق جامعة الدول العربية أقر وسيلتين لتسوية النزاعات الدولية بالطرائق السلمية هي :

- الوساطة: يحق لمجلس الجامعة اللجوء إلى التحكيم في النزاعات التي قد تؤدي إلى حرب. إذا كان من المحتمل أن يؤدي النزاع إلى حرب، فلا يحق للأطراف المتنازعة رفض وساطة مجلس الجامعة. يعتمد المجلس على تصويت الأغلبية لاتخاذ القرارات، ووساطته غير ملزمة قانونًا.

- التحكيم: توضح المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية بجلاء أن التحكيم عملية قضائية، والوساطة عملية سياسية. في الجامعة، التحكيم طوعي وليس إلزاميًا. بمعنى آخر، لا تملك الجامعة سلطة التدخل إذا رفض أي من الطرفين التحكيم. (دركوش عادل، 2018-2019م)

مع ذلك، تبنت جامعة الدول العربية هذه الفكرة، التي تظهر في عدد من نصوصها. ينص القسم الأول من بروتوكول الإسكندرية، الوثيقة التأسيسية للجامعة، على أنه "لا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام القوة لتسوية النزاعات بين دولتين من دول الجامعة". لكل دولة حرية الدخول في ترتيبات خاصة مع دول أخرى أو دول أخرى من دول الجامعة، طالما أنها لا تُخالف نص أو روح هذه البنود.(أركان إبراهيم، 2011)

أيدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أبرمتها حكومات جامعة الدول العربية عام 1950مبدأ حل النزاعات العربية وديًا. وحرصًا منها على صون الأمن والسلام والاستقرار، تنص المعاهدة على أن "الدول المتعاقدة تؤكد عزمها على حل جميع نزاعاتها الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى".

يمكن تقسيم دور الجامعة إلى ثلاثة أدوار في تسوية النزاعات الدولية العربية وهي:

1- النزاعات التي اسهمت الجامعة في تسويتها

لعبت الجامعة دورًا محوريًا في حل عدد من النزاعات التي نشأت بين الدول العربية. وتشمل هذه النزاعات:

- النزاع الكويتي – العراقي عام (1961): وقد هدد العراق بغزو الكويت، مما أدى إلى حرب يونيو. وبإصدار قرار يدعو إلى انسحاب القوات البريطانية من الكويت، وتعهد العراق بالامتناع عن استخدام القوة ضدها، وتعهد الدول العربية بتقديم دعم فعال للحفاظ على استقلال الكويت، تمكنت الجامعة من إنهاء الحرب.
- الحرب الأهلية في اليمن سنة (1963): وهي من أهم المعارك التي واجهتها الجامعة منذ إعلان الجمهورية الحرب الأهلية في اليمن. وقد نجحت الجامعة في التوصل إلى هدنة وحل النزاعات.

2- النزاعات التي تدخلت الجامعة بشكل محدود في تسويتها :

من الأزمات التي كان للجامعة فيها دورٌ محدودٌ أزمة الضفة الغربية والصراع بين لبنان والأردن والجمهورية العربية المتحدة والحرب المغربية الجزائرية

3- النزاعات التي لم تتدخل الجامعة في تسويتها :

امتنعت جامعة الدول العربية عن التدخل في عددٍ من النزاعات، مثل الصراع السوري اللبناني والصراع السعودي البريطاني، وحرب الجزائر، التي تُشير إلى سلسلة الحروب التي شهدتها الجزائر إبان الحكم الفرنسي.(سهيل الفتلاوي، 2010)

دور المنظمات الاقليمية في تحقيق التعاون الدولي الإقليمي

تمارس المنظمات الإقليمية في مجال التعاون الإقليمي دورا مهما سواء كان سياسيًا، أم اقتصاديًا، أم اجتماعياً ، فقد شهد القرن الماضي تزايدًا ملحوظا في عدد المنظمات الإقليمية واكتسب عملها أهمية فائقة نظرا للفوائد التي يمكن أن تتحقق من ورائها في المجالات كافة. ولم يقتصر دور المنظمات الإقليمية على تحقيق التعاون في تسوية النزاعات أو النطاق السياسي بالمعنى الضيق, بل توسع في كثير من المجالات منها على سبيل المثال : التعاون في الشون الاقتصادية، والشؤن الاجتماعية والصحية والثقافية، والمواصلات من أجل المحافظة على السلم والأمن

المطلب الثالث: التعاون الأمني مع القوى الكبرى وتأثيره على الاستقرار الإقليمي

يُعد التعاون الأمني مع الدول الكبرى أحد العوامل المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي. فمن خلال هذا التعاون، تصبح دول المنطقة أكثر استعدادًا لمواجهة المخاطر الأمنية الناشئة، بما في ذلك المخاطر غير التقليدية كالجريمة المنظمة أو الإرهاب، والصراعات الإقليمية. ولتحقيق التوازن الاستراتيجي، والحصول على الدعم التكنولوجي والاستخباراتي، وتحسين القدرات العسكرية من خلال التدريب التعاوني وجهود مكافحة الإرهاب، تعتمد العديد من الدول العربية على التحالفات الأمنية مع القوى العظمى كالولايات المتحدة وروسيا والصين. (خليل حسين، 2013)

التحالف العربي الإسلامي

جاء تشكيل التحالف العربي الإسلامي في إطار الشرعية الدولية استناداً إلى ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم) (2249) الصادر بتاريخ 20 نوفمبر / تشرين الثاني (5201م) ، والذي أكد على أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ودعا في بنده الخامس الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة، كما يستمد التحالف شرعيته من القبول العالمي لتشكله، فقد رحبت منظمة التعاون الإسلامي بالإعلان عن تشكيل التحالف، كما صرحت واشنطن علناً وفي أكثر من مرة بأن على دول الخليج أن تفعل المزيد المساعدة الحملة العسكرية ضد داعش، ويأتي تشكيل التحالف في إطار ما ذكره الرئيس أوباما بضرورة تشكيل قوة عربية مشتركة تحارب على الأرض، بينما توجه القوى الغربية ضرباتها جواً، وهذا ما عكسه تصريح جون ماكين رئيس لجنة شؤون القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي بأن التحالف العسكري الإسلامي مثال واضح على غياب الزعامة الأميركية معرباً عن شكره للرياض على هذه المبادرة .

تحديات التحالف العربي الإسلامي

التحالف الذي تقوده السعودية يثبت أن الإسلام لا علاقة له بالإرهاب ويسعى لمكافحته عالميًا، مما يبدد الربط بين العنف والدين. كما يعزز فكرة الإسلام المعتدل ويذيب الفوارق العربية الداخلية التي تهدد وحدة المنطقة. بعد الأحداث في مصر وإزاحة جماعة الإخوان، يتضح مدى التعقيدات والتناقضات بين بعض الدول العربية حول القضايا الإقليمية، مثل سوريا ودور روسيا وإيران وحزب الله. وتظل هناك خلافات عربية وغربية بشأن أفضل السبل لاستقرار المنطقة وبناء مؤسسات ديمقراطية. يواجه التحالف تحديات كبيرة تحتاج لحل جذري لتجنب مصير التحالفات العربية السابقة التي فشلت بسبب الصراعات الداخلية. لذلك، يجب التعامل بحذر لضمان استقرار التحالف وتحقيق أهدافه بعيدًا عن الأحلام العربية التي تحطمت مرارا (عبيدات، 2017م,).

النتائج

1) التهديدات الأمنية التقليدية: النزاعات الإقليمية والصراعات المسلحة، مثل تلك في سوريا واليمن وليبيا، استمرت في زعزعة الاستقرار الأمني. التدخلات العسكرية الأجنبية أضافت تعقيدات للأوضاع الأمنية في المنطقة.
2) التهديدات غير التقليدية: الإرهاب والجماعات المتطرفة استفادت من الصراعات الداخلية، بينما أسهمت التحديات الاقتصادية والهجرة غير الشرعية في تفاقم الوضع الأمني في المنطقة.
3) دور التحالفات والتعاون الإقليمي: التحالفات الإقليمية والمنظمات مثل جامعة الدول العربية لعبت دورًا في بعض الأزمات، لكن تباين المواقف الداخلية في الدول العربية أثر في فعاليتها. التعاون مع القوى الكبرى أظهر تأثيرات متفاوتة على الاستقرار الإقليمي.
4) تحديات الأمن السيبراني: شهدت المنطقة العربية تصاعدًا في الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية، مما يعكس ضعف الاستعدادات الأمنية الرقمية في العديد من الدول.

5) التدخلات الإقليمية والدولية: تدخلات بعض القوى الإقليمية والدولية في الصراعات العربية أثرت على الاستقرار الأمني، حيث زادت التوترات وأدت إلى تصعيد الصراعات بدلاً من الحلول الفعالة.

6) التهديدات المرتبطة بالموارد الطبيعية: النزاعات حول الموارد الطبيعية، مثل المياه والنفط، شكلت تحديات جديدة للأمن الإقليمي، مما أدى إلى تفاقم الصراعات بين بعض الدول العربية.

7) الاستراتيجيات الأمنية الوطنية: تطورت الاستراتيجيات الأمنية في بعض الدول العربية لمواجهة التهديدات المتزايدة، لكن تنفيذها كان متفاوتًا في الفعالية نظرًا للاختلافات السياسية والأمنية بين الدول.

8) التحولات السياسية وتأثيرها على الأمن: التحولات السياسية في المنطقة، مثل الثورات العربية، ساهمت في خلق فراغات أمنية أدت إلى تصاعد التحديات الأمنية وظهور جماعات متطرفة تستغل الوضع.

التوصيات

1) تعزيز التعاون الإقليمي: يجب الاستفادة من المنظمات الإقليمية، مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، لتحسين التعاون بين الدول العربية. وينبغي أن يكون تنسيق السياسات الأمنية، وتبادل المعلومات الأمنية، وتشجيع أساليب حل النزاعات سلميًا، جزءًا لا يتجزأ من هذا التعاون.

2) وضع خطط الأمن السيبراني: لحماية بنيتها التحتية الرقمية من التهديدات المتزايدة، يجب على الدول العربية وضع خطط قوية للأمن السيبراني. ومن الضروري إنشاء مؤسسات إقليمية تُركز على الأمن السيبراني وتدريب الكوادر الفنية المتخصصة.

3) تعزيز الاستقرار الاقتصادي: من خلال رفع مستويات المعيشة وخفض البطالة والفقر، ينبغي إعطاء الأولوية للاستقرار الاقتصادي في المنطقة، لا سيما في الدول التي تمر بأزمات اقتصادية. وهذا يُسهم في تخفيف التوترات الأمنية.

4) تعميق التعاون مع الدول الكبرى: تُعدّ مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني ومعالجة قضايا الأمن الإقليمي مجالات ينبغي تعزيز التعاون فيها مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. ويجب مراعاة مصالح الدول العربية، وأن يكون هذا التعاون متوازنًا.

5) تشجيع الحوكمة الرشيدة والشفافية: يجب على الدول العربية السعي لتعزيز سيادة القانون والشفافية والمشاركة السياسية في صنع القرار لتخفيف التوترات الداخلية. ويؤدي ذلك إلى تحسين الاستقرار الإقليمي والأمن الداخلي.

6) الاهتمام بحالات الطوارئ الإنسانية. ولمواجهة الكوارث الإنسانية، من الضروري توفير المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين. ويساعد تحسين الوضع الإنساني على تخفيف المخاوف الأمنية والحد من آثار الهجرة غير الشرعية.

7) دعم مبادرات مكافحة الإرهاب: لمكافحة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة، يجب على الدول العربية مواصلة تعزيز تعاونها الأمني والاستخباراتي. وينبغي تنسيق وضع خطط شاملة لمكافحة الفكر المتطرف ومعالجة أسبابه.

8) تشجيع التثقيف والتوعية الأمنية: ينبغي تخصيص الأموال للمبادرات التثقيفية والتوعوية التي ترفع مستوى الوعي العام بالقضايا الأمنية، لا سيما في المناطق المتضررة من العنف. ولبناء مجتمع أكثر وعيًا وتأهيلًا للتعامل مع القضايا الأمنية، يمكن أن تشمل هذه البرامج تثقيف الشباب حول التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف، وأهمية الاستقرار الأمني.

الخاتمة

تُسلّط الدراسة الضوء على تعقيد وترابط قضايا الأمن في المنطقة العربية، مما يستلزم اتباع نُهُج متعددة الجوانب وشاملة لحلها. وقد ساهمت التوترات السياسية، والحروب العنيفة، والتدخلات الإقليمية والدولية، والنزاعات الطائفية والدينية، في التغيرات الأمنية السريعة التي شهدها العالم العربي في العقود الأخيرة. ويتأثر الاستقرار الداخلي للدول العربية وتفاعلاتها مع بعضها البعض بشكل مباشر بهذه القضايا. ويُعد إيجاد حلول سلمية للنزاعات وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة. ويُعدّ بناء قنوات فعّالة للتعاون الدولي، مع التركيز على حل النزاعات سلمياً، وتحصين مؤسسات الدولة الوطنية لتمكينها من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، أمراً أساسياً لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم العربي. كما يعتمد تحقيق الأمن الدائم إلى حد كبير على استخدام الدبلوماسية وتشجيع الجهود الجماعية عبر المنظمات الإقليمية والعالمي

قائمة المراجع

المراجع العربية

أولًا: الكتب

- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم (2004م) .القانون الدولي الإقليم والآفاق الجديدة .بنغازي: دار الكتب الوطنية، ص 500..
- حسام الدين جاد الرب (2009م) .الجغرافية السياسية .القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، ص 53.
- عبد القادر رزيق المخادمي (2011م) .الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة .ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، طبعة أولى.
- أحمد عبد الغفار (2003م) .فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية .الجزائر: دار هومة، ط1، ص 67.
- مراد حجاج (2017م) .وأخيرا الأمنية الجديدة وانعكاساتها على دول المغرب العربي .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- حسين، خليل (2013م)، إستراتيجيات الأمن القومي : الحروب و إستراتيجية الإقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- صفاء سمير إبراهيم (2012م)، المنازعات الناجمة عن خلافة الدول وسبل مكافحتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 400

ثانيًا: المجلات العلمية

- مصطفى & ,نعمة محمد السيد السيد. (2022م). "تحليل سوسيولوجى لدور مخرجات التعليم العالي في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في الدول العربية: دراسة نظرية ."مجلة كلية الآداب بقنا ، 31(55)، 69-124.
- قيصر فرحان حسن. (2024م). "النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، 5(8)، 431-466.
- لوتاه & ,مريم سلطان. (2018م). "العلاقات الخليجية-الأردنية والسيناريوهات المحتملة ."مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 19(2)، 179-204.
- السيد عثمان & ,وئام. (2021م). "أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية ."مجلة السياسة والاقتصاد ، 10(العدد 9) ، 1-26.

- نوال بلحربي (2022م)، التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها : أي دور للحدود الذكية؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (7)، العدد (1) 1186-1166
- عبد الكريم, هشام (2012م)، إستراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الإفريقي وتأثيرها على الحركيات السياسية والأمنية للتوازن الإقليمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (2)، 149-162
- فاطمة شعبان (2024م)، انعكاس الاختلافات الأيديولوجية على تغطية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في القنوات الدولية الموجهة باللغة العربية، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، المجلد (23)، العدد (1)
- ميسون منصور عبيدات (2017م)، التحالفات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية والمواقف المختلفة منها (2011م - 2015م)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد (1)، العدد (6)
- عماد عمر محمد عبد الكريم (2018م)، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011 - 2017)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية
- صبا هاشم كمر & ,هالة خالد حميد. (2025). تأثير التحالفات الأمنية على ديناميات الصراع في منطقة الخليج العربي بعد 2003 .*مجلة العلوم السياسية*182-151 ,(70) ,
- زبير غزالة. (2018). الهجرة غير الشرعية في الجزائر بين الأسباب والحلول. مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية, 2(1), 80-67.
- زازة. (2019). خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و مسألة الهجرة غير الشرعية .*المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية*.245-231 ,(1)*3* ,
- أمل & ,أحمد. (2022). مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة .مجلة السياسة والاقتصاد.26-1 ,(13)14 ,
- حسين & ,محمد شاكر. (2022). الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسى الإماراتى-2004) .(2021*مجلة السياسة والاقتصاد*.33-1 ,(14)*15* ,

ثالثًا: البحوث والرسائل العلمية

- بوخرص & غنية (2023م) .تحليل النزاعات الاقليمية ، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 79.
- شهرزاد آدمام (2013م). "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة ."مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد 1.
- سهام يحياوي (2014م) .أمننه الهجرة في العلاقات الأورو متوسطية (دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو مغاربي). مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- أسامة بدير (2018م). "دراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف والحجم - المواثيق الدولية، الدوافع والأسباب ."العدد 33، المجلد الأول.
- نوشيروان حسين سعيد (2017م)، من التنوع إلى الانقسام : إمكانية نموذج توافقي لاقتسام السلطة في كركوك، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد (28)
- الفتلاوي، سهيل حسين (2010م)، دراسة في فلسفة النظم القانونية والسياسية عبر التاريخ / سهيل حسين الفتلاوي، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

- اركان ابراهيم عدوان (2024م)، دور جامعة الدول العربية في مواجهة الازمات العربية بعد عام 2011، جامعة الانبار ، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية
- دركوش عادل (2018–2019م)، دور جامعة الدول العربية في حل النزاعات الإقليمية، جامعة محمد خيضـــر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق
- محمد خميس .(2019) .المسـتقبل الأمني للقوة الأميركية في أفق عام 2025 .المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات.
- ليندة عكروم. (2017). مقاربة مفاهيمية لظاهرة الإرهاب عبر الدول بين المنطق الجهادي والإرهابي.

المراجع الاجنبية

1) Joseph S. Hams, The Confluence of the Confluence of the Mining Industry, The Influence of Georgia Press, Athens, 1980, p. 12.
2) Ohlson, T. (2008). Understanding Causes of War and Peace. European Journal of International Relations, 14(1), 133-160.